المؤسسات الاقتصادية وقيم المواطنة- بين الترسيخ و الممارسة-.
دراسة تحليلية لإسهامات مؤسسة «سوناطراك».

الاستاذ : كتاف الرزقي
الأستاذ : بلال بوقرن .
جامعة سطيف 2

الملخص:

تعرف الأدبيات العلمية في الآونة الراهنة ذيوع صيت مفهوم المواطنة، إذ أصبح يفرض نفسه في سياقات الجدال و النقاش العلمي الدائر حول الأدوات الكفيلة في سبيل تحقيقه من خلال القيم و السلوكيات التي يحملها في طياته بغرض الارتقاء بالمجتمع المدني إلى مصاف المجتمعات النمطية الحضارية.

و مما لا شك فيه أن ترسيخ و إحلال قيم المواطنة في الناشئة أو فئات المجتمع الأخرى لا يتأتى إلا من خلال تفعيل نشاط مؤسسات المجتمع المدني بغض النظر عن وظائفها المختلفة.

و لعل أهم المؤسسات التي يجب أن تؤدي دورها المنوط بها في المجتمع الجزائري المؤسسة الاقتصادية و التي تتصدرها مؤسسة سوناطراك، حيث تقوم المؤسسة بعدة ممارسات على المستويات الاجتماعية للمجتمع المدني مثل المستوى الاجتماعي، الصحي، الرياضي، و الثقافي.

و انطلاقا مما سبق، فإن ورقتنا البحثية هذه ستحاول الوقوف على الممارسات التي تقوم بها المؤسسة لترسيخ قيم المواطنة من خلال ملامسة المقاربات التالية: القيم، المواطنة، المجتمع المدني، المؤسسة الاقتصادية، ممارسات المؤسسة في المجال الصحي، الرياضي، و الثقافي.

Summary:

The new era of the scientific principles and ideals has known the appearance and spread of the notion of citizenship. Within the circle of scientific forums; this notion has been a big concern among the mob who discuss and work to seek the necessary tools to achieve it. It implies values and behaviours so as to rise up the civil community as well as those with progressive graduation towards civilization.

Undoubtedly, to implement and deepen citizenship's values in the new generation mind, and other social groups need eagerly the outstanding activity of the civil society's enterprises regardless to their actual usual various functions.

To inform the whole, that the most important enterprise in the Algerian society is Sonatrach, an economic company, which practises many vivid deeds whether socially, medically, culturally, or on the sport level through sponsorship.

In our recent research paper, we are trying to:

Look for the company's practices (of course of Sonatrach) in deepening the ideals and values of citizenship. Moreover, we present and explain the following: Citizenship, Values, Civil Society, the Economic Enterprises (company) and its practices in fields of health (medicine), sports and culture.

مقدمة:

تكتسي المؤسسة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سوناطراك" - التي أصبحت من أكبر الأقطاب النفطية في القارة السمراء – مكانة جد مهمة في دواليب العملية الاقتصادية الجزائرية كونها تعد موردا هاما في تمويل المشاريع التنموية ، ونظرا لهذا الدور فإن المؤسسة كثيرا ما تحمل شعار " مؤسسة مواطنة" وفي إطار هذا السياق تعمل المؤسسة على ترسيخ قيم المواطنة في أوساط المجتمع الجزائري من خلال الممارسات التي تؤديها وتجسداتها الفعلية في المجال الصحي ، الرياضي والثقافي ، لذا تروم الدراسة لمحاولة الوقوف على أهم الممارسات وانعكاساتها على نشر قيم وثقافة المواطنة .

أولا : القيم

تمثل منظومة القيم إحدى المكونات الأساسية لطبيعة السلوك الحياتي للانسان في أي مجتمع من المجتمعات منذ القدم وحتى هذا العصر، وهي الوسيلة الوحيدة والملائمة لقيام الروابط المتعددة بين الناس، وقد شكلت القيم على مر العصور المرجع والمحور الذي ينظم سلوك الأفراد والمجتمع والدولة على حد سواء، كما أنها العامل الهام الذي يساهم في تماسك المجتمع والمحافظة على هويته واستقراره وتطوره، كونها مجموعة من المعقدات والمبادئ التي تتسم بقدر من الاستمرار النسبي.

ونعني بالقيم كل تقويم ثقافي لما يجب أن يكون ، كما أنها مبادئ تنعكس في كل جوانب أنماط حياة الناس، فتكون نظرة الفرد لنفسه وللعالم من حوله على أساس القيم السائدة، يجد ذلك حتى دون وعي منه، لأنه تعلم كيف يفكر وكيف يتصرف على أساس قيم سبق أن خضعت للتقويم بواسطة الثقافة السائدة في المجتمع، وذلك خلال نموه وتربيته داخل الأسرة والمدرسة، والمؤسسات الدينية وغيرها من المؤسسات الأخرى[1]

ويرى الكثير من علماء الاجتماع أن عملية التقييم تبنى على أساس وجود مقياس ومضاهاة في ضوء مصالح الشخص من جانب ، وفي ضوء مايتيحه له المجتمع من وسائل وامكانات لتحقيق هذه المصالح من جانب آخر. ففي القيم عملية انتقاء مشروط بالظروف المجتمعية المتاحة. فالقيم كما يعرفها العديد من علماء الاجتماع " مستوى أو معيار للانتقاء من بين بدائل أو ممكنات اجتماعية متاحة أمام الشخص الاجتماعي في الموقف الاجتماعي"[2].

كما يشير **مفهوم القيم** إلى مجموعة من الخصائص أو الصفات المرغوب فيها من الجماعة، والتي تحددها الثقافة السائدة مثل التسامح والحق والتضامن الخ **.....** وهي أداة اجتماعية للحفاظ على النظام الاجتماعي والاستقرار بالمجتمع.

لذا يتضح الدور الأساسي الذي تلعبه القيم في توجيه ميول وطاقات المجتمعات والأمم، لا سيما عندما توفر الدولة لهذه القيم المناخ المناسب لممارستها عمليا، عندها تصبح القيم سلوكا حضاريا من المواطن اتجاه وطنه تمارس بصورة تلقائية وبرقابة ذاتية فتكون المصدر والموجه والقانون والمعيار والضابط المنظم لأفكار ومشاعر وجهود وطاقات وموارد الأفراد والمجتمعات والأمم عبر التاريخ.

وللقيم أوجه متنوعة تتعدد بقدر ما تتعدد المجالات التي تنطلق منها, فهي في الدين, في الأخلاق, في الجمال, وفي كل ما يتعلق بأمور الحياة من اجتماعية واقتصادية وسياسية وتربوية وغيرها, ويبدو الإنسان في هذه القيم فردا في أسرة ومواطنا في أمة وعضوا في مجتمع إنساني يرتبط كماله بكمال المجموع الذي ينتمي إليه مع احتفاظه بفرديته واستقلال شخصيته.

ومن الأمثلة المعاصرة والرائدة الموضحة لدور القيم في بناء الأمم والشعوب، تجربة اليابان بعد الحرب العالمية الثانية وما عانته من نكبات على جميع الأصعدة خاصة الاقتصادية، حيث بدأت الدولة اليابانية بتفعيل منظومة قيم المواطنة لدى شعبها بصورة تتناسب مع طموح الهدف والغاية السامية والمستقبلية للأمة اليابانية ومن هذه القيم: (المشاركة، الفريق الواحد، الحرية،

العدالة، تكافء الفرص، الشفافية، سلوك الفرد لا يتعارض مع المصلحة العامة، المرونة، الطموح، دعم القيادات الصالحة والوقوف ورائها). مما جعلها تحقق طموحها وتصبح دولة عظمى، بفضل تظافر الجهود المخلصة والمشتركة من المواطن والمجتمع والدولة الهادفة لتحقيق مصلحة الوطن ومؤسساته بالدرجة الأولى[2].

ثانيا: المواطنة

المواطنة بمعناها اللغوي العربي، مشتقة من كلمة «وطن» ، وهو بحسب كتاب لسان العرب لابن منظور « الوطن هو المنزل الذي تقيم فيه ، وهو موطن الإنسان ومحله ... ووطن بالمكان واوطن أقام ، وأوطنه اتخذه وطنا ، والموطن ... ويسمى به المشهد من مشاهد الحرب وجمعه مواطن، وفي التنزيل العزيز ، «لقد نصركم الله في مواطن كثيرة» ... واوطنت الأرض ووطنتها واستوطنتها أي اتخذتها وطنا، وتوطين النفس على الشيء كالتمهيد « .

أما اصطلاحا فالمواطنة هي صفة المواطن الذي له حقوق وعليه واجبات تفرضها طبيعة انتمائه إلى وطن. ومن هذه الحقوق على سبيل المثال لا الحصر : حق التعليم ، حق الرعاية الصحية ، حق الشغل...، أما الواجبات ، فمنها على سبيل المثال لا الحصر كذلك : واجب الولاء للوطن والدفاع عنه ، وواجب أداء العمل، وإتقانه ... إلخ .

وبناء عليه فالمواطنة علاقة الفرد بدولته ، علاقة يحددها الدستور والقوانين المنبثقة عنه والتي تحمل وتضمن معنى المساواة بين من يسمون مواطنين .

وتحيل المواطنة باعتبارها مفهوم قانوني إلى شرطين :

- شرط الدولة الوطنية : وما يستتبع ذلك من إقامة مجتمع وطني يقوم على اختيار إرادة العيش المشترك بين أبنائه .

- شرط النظام الديمقراطي : ومتطلباته للتوازن بين الحقوق والواجبات ، بين الخاص والعام ، بين الخصوصيات والشمول.

والمواطنة ترتبط عادة بحق العمل والإقامة والمشاركة السياسية في دولة ما أو هي الانتماء إلى مجتمع واحد يضمه بشكل عام رابط اجتماعي وسياسي وثقافي موحد في دولة معينة. وتبعا لنظرية «جان جاك روسو» حول «العقد الاجتماعي» المواطن له حقوق إنسانية يجب أن تقدم إليه وهو في نفس الوقت يحمل مجموعة من المسؤوليات الاجتماعية التي يلزم عليه تأديتها.

وينبثق عن مصطلح المواطنة مصطلح «المواطن الفعال» وهو الفرد الذي يقوم بالمشاركة في رفع مستوى مجتمعه الحضاري عن طريق العمل الرسمي الذي ينتمي إليه أو العمل التطوعي[5].

وباختصار فالمواطنة «مفهوم تاريخي شامل ومعقد له أبعاد عديدة ومتنوعة، منها ما هو مادي قانوني ، ومنها ما هو ثقافي سلوكي، ومنها أيضا ما هو وسيلة أو غاية يمكن بلوغه تدريجيا ، لذلك فإن نوعية المواطنة في دولة ما تتأثر بالنضج السياسي والرقي الحضاري»[4] إذن فالمواطنة خيار ديمقراطي اتخذته مجتمعات معينة ، عبر مراحل تاريخية طويلة نسبيا . ونظرا لأهمية مصطلح المواطنة تقوم كثير من الدول الآن بالتعريف به وإبراز الحقوق التي يجب أن يملكها المواطنين كذلك المسؤوليات التي يجب على المواطن تأديتها تجاه المجتمع.

ويقصد بالمواطنة العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليها من حقوق وواجبات، وهو ما يعني أن كافة أبناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن سواسية بدون أدنى تمييز قائم على أي معايير تحكمية مثل الدين أو الجنس أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي والموقف الفكري، ويرتب التمتع بالمواطنة سلسلة من الحقوق والواجبات ترتكز على **أربع قيم محورية** هي:

أ- قيمة المساواة: التي تنعكس في العديد من الحقوق مثل حق التعليم، والعمل، والجنسية، والمعاملة المتساوية أمام القانون والقضاء، واللجوء إلى الأساليب والأدوات القانونية لمواجهة موظفي الحكومة بما في هذا اللجوء إلى القضاء، والمعرفة والإلمام بتاريخ الوطن ومشاكله، والحصول على المعلومات التي تساعد على هذا.

ب- قيمة الحرية: التي تنعكس في العديد من الحقوق مثل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التنقل داخل الوطن، وحق الحديث والمناقشة بحرية مع الآخرين حول مشكلات المجتمع ومستقبله، وحرية تأييد أو الاحتجاج على قضية أو موقف أو سياسة ما، حتى لو كان هذا الاحتجاج موجها ضد الحكومة، وحرية المشاركة في المؤتمرات أو اللقاءات ذات الطابع الاجتماعي أو السياسي.

ج- قيمة المشاركة: تتضمن العديد من الحقوق مثل الحق في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة أو بعض المسئولين لتغير سياستها أو برامجها أو بعض قراراتها، وممارسة كل أشكال الاحتجاج السلمي المنظم مثل التظاهر والإضراب كما ينظمها القانون، والتصويت في الانتخابات العامة بكافة أشكالها، وتأسيس أو الاشتراك في الأحزاب السياسية أو الجمعيات أو أي تنظيمات أخرى تعمل لخدمة المجتمع أو لخدمة بعض أفراده، والترشيح في الانتخابات العامة بكافة أشكالها.

د- المسؤولية الاجتماعية: وتعني العديد من الواجبات مثل واجب دفع الضرائب، وتأدية الخدمة العسكرية للوطن، واحترام القانون، واحترم حرية وخصوصية الآخرين:

يشكل مفهوم المواطنة في سياق حركة المجتمع وتحولاته، وفي صلب هده الحركة تنسج العلاقات وتتبادل المنافع وتخلق الحاجات وتبرز الحقوق وتتجلى الواجبات والمسؤوليات، ومن تفاعل كل هده العناصر يتولد موروث مشترك من المبادئ والقيم والعادات والسلوكات، يسهم في تشكيل شخصية المواطن ويمنحها خصائص تميزها عن غيرها، وبهذا يصبح الموروث المشترك حماية وأمانا للوطن والمواطن. فالمواطنة حقوق وواجبات وهي أداة لبناء مواطن قادر على العيش بسلام وتسامح مع غيره على أساس المساواة وتكافؤ الفرص والعدل، قصد المساهمة في بناء وتنمية الوطن والحفاظ على العيش المشترك فيه، ولمفهوم المواطنة أبعاد متعددة تتكامل و تترابط في تناسق تام:

* بعد قانوني يتطلب تنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين استنادا إلى العقد اجتماعي يوازن بين مصالح الفرد والمجتمع.

* بعد اقتصادي اجتماعي يستهدف إشباع الحاجيات المادية الأساسية للبشر ويحرص على توفير الحد الأدنى اللازم منها ليحفظ كرامتهم وإنسانيتهم.

* بعد ثقافي حضاري يعنى بالجوانب الروحية والنفسية و المعنوية للأفراد والجماعات على أساس احترام خصوصية الهوية الثقافية والحضارية ويرفض محاولات الاستيعاب والتهميش والتنميط. وكتتويج لما تطرقنا إليه سابقا في سعينا لبناء فكرة واضحة المعالم والاتجاهات في إعطاء تعريفا إجرائيا لمفهوم المواطنة ومفهوم قيم المواطنة:

التعريف الإجرائي لمفهوم المواطنة:هي مصطلح جامع وشامل للمعني السامية التي تحددها العلاقة التي تربط بين المواطن والدولة أو بين المواطن ووطنه وبين المواطن وأفراد مجتمعه،حيث تتمظهر هذه العلاقة في الحقوق التي يجب أن يتمتع بها المواطن كالحقوق السياسية ، الاجتماعية ،المدنية ،حق الهوية والانتماء ، وفي مقابل ذلك القيام بواجباته كالالتزامات المادية والمعنوية والولاء.

التعريف الإجرائي قيم المواطنة: يمكن اعتبار المواطنة مجموعة من القيم والنواظم لتدبير الفضاء العمومي المشترك.

كما أنها هي التي تحدد وتنظم علاقة السلوك الاجتماعي والتعاون المتبادل بين أطراف المواطنة الدولة كمؤسسة ممثلة في أجهزتها المختلفة والمواطن كجزء من المجتمع .

ثالثا: المجتمع المدني

ان تتبع تاريخ نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره يضعنا أمام مفهوم ذي عمق تاريخي

أكيد حتى وإن ظل يلاقي صعوبات جمة في الوصول إلى دقة أكبر نظرا لتعدد الدلالات والآليات التي تساهم في مزجه وفق ايديولوجيات محددة . فالدراسات الكثيرة والمتنوعة التي اهتمت بالمفهوم دوليا في السنوات الأخيرة من مقاربات علمية مختلفة تعود بنا إلى الفلسفة اليونانية وإلى «أرسطو»، بالتحديد، الذي ربط من خلاله بين المواطنة والمدينة السياسية، وهذا الامتداد التاريخي يمكن صياغته وفق توجهاتنا الخاصة بهذه الورقة البحثية في طرح معنى المجتمع المدني عامة وارتباطه بالدولة الجزائرية ومؤسساتها خاصة.

ويعرف المجتمع المدني على أنه جملة « المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لأغرض متعددة منها :

أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، ومثال ذلك الاحزاب السياسية، ومنها غايات نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح اعضائها، ومنها اغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف الى نشر الوعي وفقا لاتجاهات اعضاء كل جمعية، ومنها اغراض اجتماعية للاسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية. وبالتالي، يمكن القول إن العناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي : الاحزاب السياسية، النقابات العمالية، الاتحادات المهنية، الجمعيات الثقافية والاجتماعية «[6].

وإذا حللنا التعريف السابق الى مكوناته أمكننا أن نستنتج بأن جوهر المجتمع المدني، بحسب وجهة النظر هذه، ينطوي على أربعة عناصر رئيسية :

-1 العنصر الاول يتمثل بفكرة « الطوعية «، أو على الاصح المشاركة الطوعية التي تميز تكوينات وبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار؛

-2 أما العنصر الثاني فيشير الى فكرة « **المؤسسية** « التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريبا، والتي تشمل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولعل ما يميز مجتمعاتنا الحضور الطاغي للمؤسسات، وغياب المؤسساتية بوصفها علاقات تعاقدية حرة في ظل القانون.

-3 في حين يتعلق العنصر الثالث بـ « الغاية « و « الدور « الذي تقوم به هذه التنظيمات، والاهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة، من حيث هي تنظيمات اجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير الى علاقات التضامن والتماسك أو الصراع والتنافس الاجتماعيين؛

-4 وآخر هذه العناصر يكمن في ضرورة النظر الى مفهوم المجتمع المدني باعتباره جزأً من منظومة مفاهيمية أوسع تشتمل على مفاهيم مثل « الفردية، المواطنة، حقوق الانسان، المشاركة السياسية، الشرعية الدستورية .... الخ[7] .

ومن بين الشروط التاريخية لتطور المجتمع المدني حسب الباحث «العياشي عنصر»[8] فقد مر بمراحل عديدة في سيرورة تطوره حتى وصل إلى التركيبة المميزة له في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة في الوقت الراهن. و تنبغي الإشارة إلى أن كل مرحلة تميزت بتوفر حد أدنى من الشروط الضرورية لقيام المجتمع المدني بتركيبته الخاصة. و بهذا الصدد هناك من يحدد مجموعة من الشروط التاريخية التي تشكل من خلال تمفصلها مناخا ملائما، بل ضروريا لبروز ما يسمى بالمجتمع المدني في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة.و لا بد من حضور شرطين على الأقل للدلالة على وجود ظاهرة المجتمع المدني التي ينبغي تمييزها عن ظواهر مثل المواطنة، الليبرالية، الاقتصاد الرأسمالي و غيرها من الظواهر الأخرى المصاحبة لقيامه.

أـ قيام مؤسسات الدولة و مؤسسات المجتمع بشكل منفصل، أو الفصل بين الدولة و المجتمع و هي سيرورة تاريخية تعبر عن مستوى تبلور الوعي الاجتماعي المميز لمرحلة معينة من تطور المجتمع.

ب ـ التمييز بين آليات عمل الدولة كمؤسسة و آليات عمل الاقتصاد. أو تشكيل المستويين السياسي و الاقتصادي كحقلين لهما وجود مستقل نسبيا الواحد عن الأخر. و قد برز هذا الشرط تاريخيا مع قيام الثورة الصناعية و تكوين الطبقة البرجوازية في أوربا الغربية و ما شهدته من تطورات لاحقة.

ج ـ قيام فكرة المواطنة و ما ارتبط بها من فكرة الحقوق المدنية و السياسية، حيث ظهر الفرد باعتباره كائنا حقوقيا مستقلا بذاته في إطار الدولة بغض النظر عن انتماءاته المختلفة (عرقية، دينية، ثقافية، اقتصادية...).

د ـ انشطار الممارسة المجتمعية إلى حقول ذات استقلالية نسبية و بالتالي ظهور الفرق بين آليات عمل المؤسسات الاقتصادية من جهة و المؤسسات الاجتماعية من جهة ثانية، و التمييز بينها بالنظر إلى تباين أهدافها ووظائفها.

هـ ـ تبلور الفرق بين التنظيمات الاجتماعية الطوعية (مثل الجمعيات المهنية، الرياضية، العلمية، النقابات..) المتكونة من مواطنين أحرار ينخرطون فيها بشكل إرادي، و التنظيمات الاجتماعية العضوية ذات الطابع التضامني التي ينتمي إليها الإنسان بفعل المولد (العائلة،

الطائفة القبيلة).

و ـ ظهور الفروق بين الديمقراطية التمثيلية في الدولة الليبرالية و الديمقراطية المباشرة في التنظيمات الطوعية و المؤسسات الحديثة في المجتمع.

بالنظر إلى هذه المجموعة من الشروط التي تعبر عن التغيرات الحادثة في مستوى الوعي الاجتماعي و التحولات الطارئة على بنية المجتمع و آليات سيره و اشتغاله، و هي ميزات تتحدد تاريخيا و اجتماعيا، يمكننا القول أن أية محاولة لطرح مفهوم المجتمع المدني في محيط لا تتوفر على الحد الأدنى من شروط تكوينه التاريخي (شرطان على الأقل من الشروط السابقة) هي محاولة مآلها الفشل. ليس ذلك فحسب، بل أن عملية سحب المفهوم على الواقع العربي الذي لا تتوفر فيه العناصر المحددة لهذه الظاهرة يعني في الأمر الابتعاد عنها أو الخروج عن طريق المؤدي إليها. هذا الطريق الذي يمر حتما بترسيخ الممارسة الديمقراطية و ضمان حقوق الإنسان.

إذا فالمجتمع المدني يعني كافة المؤسسات و التنظيمات التي تلعب دور الوسيط بين الفرد، المجتمع و الدولة ، بالتالي يصبح من الضروري العناية بجميع البنى الوسيطة ؛ هيئات ؛ هياكل، حركات، تنظيمات، جمعيات أو رابطات بما في ذلك التنظيمات الدينية، الأحزاب السياسية، و هيئات الرعاية، التضامن و التكافل الإجتماعي و في مقدمتها تلك التي يكتسي نشاطها طابعا محليا أو جهويا (إقليميا). و تبرز أهمية هذه التنظيمات المحلية أو الجزئية رغم محدودية مجالها.

رابعا: المؤسسة الاقتصادية «سوناطراك نموذجا».

تعتبر المؤسسة الاقتصادية العمومية وسيلة لإنتاج المواد و الخدمات و تراكم راس المال، لذلك اختلفت الآراء في تحديد و صياغة مفهوم موحد أو مشترك لها، فتعددت المفاهيم بتعدد الدراسات و باختلاف الجوانب التي تناولتها هذه المفاهيم و لكن رغم هذا الاختلاف فان اغلب الدراسات تجمع على اعتبار المؤسسة الاقتصادية العامة :«مرفق عام يدار عن طريق منظمة عامة، و يتمتع بالشخصية المعنوية ، و له ميزانية مستقلة»[9].

كما عرفها الباحث «ناصر دادي عدون» بأنها:«كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني و اجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من اجل الإنتاج أو تبادل السلع أو خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، و هذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني و الزماني الذي يوجد فيه، و تبعا لنوع و حجم نشاطه»[10].

وعرفت حسب قاموس المنهل بأنها:«منشاة أو مؤسسة تقوم بوظيفة داخلية أو خارجية لفائدة الصالح العام باعتمادها الرئيسي على المشروعات المخططة، المنظمة و المتصلة في إطار موحد، فتنتج خدمات متعددة لأغراض مختلفة»[11]

وأخيرا عرفها محفوظ لعشب بأنها:«الوسيلة المفضلة لإنتاج المواد والخدمات وتراكم رأس المال وهي تابعة للقطاع العمومي وتعمل على تنفيذ برامج المؤسسة في إطار التنمية تحت إشراف الدولة، فالمؤسسات العمومية هي شركات مساهمة أو شركات محدودية المسؤولية تملك الدولة أو الجماعات المحلية فيها مباشرة أو بصفة غير مباشرة جميع الأسهم والحصص ويتوقف الاختيار بين أحد الشكلين المنصوص عليها في ميدان عملها»[12].

وعموما فإن معظم المفاهيم تشترك في اعتبار المؤسسة الاقتصادية العامة مؤسسة تمارس اختصاصات تحت ضغوط تقنية، مالية واجتماعية، موضوعها الاقتصادي الدولة، ونموذجها هو تحقيق المصلحة العامة، هدفها الاقتصادي ليس بالضرورة الربح والكسب،ولكن هذا لا يمنعها من السير وفق قواعد اقتصادية،لأن تطبيق هذه القواعد ضرورية، ولا يعني هذا غياب دافع تحقيق الربح، وعدم إمكانية تحقيقه، وبهذا من الممكن فهم الاتجاه نحو الاستقلالية الإدارية والمالية وإدارة المؤسسات وفق قواعد تسيير المؤسسات الخاصة[13].

حيث أن المؤسسة الاقتصادية العمومية عرفت عدة أنواع، أشكال وقطاعات وأنشطة مختلفة إثر تواجدها في أكثر من نظام، مما جعل من الصعب حصر تعريفها في شكل معين، لذلك يمكن الاعتماد على تعريف المشرع الجزائري وفقا لأحكام القانون الخاص، والذي يعتبر أن:

«المؤسسة الاقتصادية العمومية، شركة تجارية، تتخذ على الأرجح شكل شركة مساهمة يحكمها القانون التجاري، من نشأتها إلى غاية انقضائها هدفها هو تحقيق الربح وفق قواعد التجارة وهذا بصفتها متاجرة في معاملاتها، ولا يستثنى إلا المؤسسات التي تكتسي طابعا استراتيجيا بحيث تظل خاضعة لقوانينها الخاصة السارية المفعول، أو القانون الخاص الذي« يحدده المرسوم التنفيذي مثلما تقتضي المادة 03 من الأمر (95-35)»[14]

أ- **التعريف بمؤسسة «سوناطراك»[15]:** إن الطاقة هي السبيل الرئيسي الذي يؤدي بنا إلى التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. على هذا الأساس اعتمدت الجزائر بعد استقلالها على إنشاء سوناطراك في 1963/12/31، «الشركة الوطنية للنقل وتسويق المحروقات».

تعتبر سوناطراك من أهم الشركات البترولية في الجزائر و إفريقيا، هي تشارك في التنقيب،

الإنتاج و النقل عبر الأنابيب، تحويل و تسويق المحروقات و مشتقاتها.

معتمدة عن إستراتجية التنويع، سوناطراك، تطور نشاطات توليد الكهرباء، الطاقات الجديدة و المتجددة، تحليه مياه البحر، كذلك البحث و استغلال الطاقة المنجميّة.

بهدف مواصلة استراتجياتها العالمية، تنشط سوناطراك في الجزائر و عدّة بلدان في العالم : إفريقيا (مالي، النيجر، ليبيا، مصر) في أوروبا (إسبانيا، إيطاليا، البرتغال، بريطانيا)، في أمريكا اللاتينية (البيرو) و كذالك الولايات المتحدة الأمريكية.برقم أعمال يقارب 56،1 مليار دولار محقق خلال سنة 2010، تحتّل سوناطراك المرتبة الأولى في إفريقيا، الثانية عشر في العالم، هي أيضا رابع مصدّر للغاز الطبيعي المميّع و ثالث مصدّر عالمي لغاز البترول المميّع و خامس مصدّر للغاز الطبيعي.

- أول شركة إفريقيّة
- رابع عشر شركة بترولية عالميّة
- ثالث عشر شركة عالمية للمحروقات السائلة (الاحتياطات)
- سادس شركة عالمية في ما يخصّ الغاز الطبيعي (احتياطات و إنتاج) وخامس و عشرون شركة بترولية من حيث عدد الموظفين .

كما أنها تعمل على تعزيز مكانتها كفاعل رئيسي، على المستوى الخارجي في عالم تميزه المنافسة و التطور المستمر لذا عليها المحافظة على استمراريتها وحصتها على مستوى الأسواق و السهر على تثمين أفضل لمنتجاتها. و انطلاقا من وعيها بهذه الديناميكية الجزائرية، عززت سوناطراك وضعها كمجمع بترولي دولي من خلال البحث و اكتساب احتياطات جديدة عبر العالم لاسيما بالشراكة في مجال ما قبل الانتاج الدولي و مساهامات في مجالات ما قبل الانتاج البترولي و الغازي في أوروبا وأمريكيا الجنوبية.

و في الفترة الممتدة من 1963 (تاريخ استحداث شركة سوناطراك) إلى 1999، تم إنجاز أربعة أعمال في هذا الإطار. و على سبيل المثال، استحدث شركة سوناطراك و المجمع الإيطالي «إيني» في 1975 فرع «تي أم بيسي» بحصص متساوية بحيث يسهر هذا الفرع على وضع و استغلال أنابيب الغاز العابرة للبحر الأبيض المتوسط و تعمل سوناطراك حاليا بفضل جهودها و من خلال شراكات على مستوى عدة كتل للتنقيب في البلدان الإفريقية و تأخذ نسبة 10 بالمائة من مجمل استغلال و تطوير حقول كاميسيا بالبيرو. وعرف نشاطاتها في الخارج نموا مكثفا، يتميز بالتنوع سواء على

المستوى الجغرافي أو على مستوى نشاطاتها[16].

هذه الطرح البسيط يشكل لمحة تعريفية لأكبر مؤسسة اقتصادية في الجزائر لكن ما يهمنا أكثر في هذه المداخلة إسهاماتها في كافة المجالات الاجتماعية والثقافية والرياضية...الخ، وكذا أهم الطرق والأساليب التي تتدخل بها هذه المؤسسة المواطنة في رعاية الأنشطة المجتمعية ودعم المجتمع المدني.

والتي لها علاقة مباشرة في ترقية المستوى المعيشي والثقافي والرياضي والصحي للمواطن ، فضلا عن دورها الاقتصادي و التجاري الناجح ، حيث تعتبر سوناطراك «**مؤسسة مواطنة**» تعمل في عدة مناطق من البلاد على مساعدة السكان المعوزين و على ترقية النشاطات العلمية و الثقافية و الرياضية. والمشاركة في النشاطات التي تهدف إلى المحافظة على البيئة. كما أن الحفاظ على الموروث الثقافي الوطني المادي و غير المادي يشغل مرتبة هامة و يتجلى ذلك في تثمين المواقع المعمارية و الأثرية.

ويمكن الاشارة إلى عدد من الاسهامات الفاعلة لمؤسسة سوناطراك المواطنة في بعض المجالات على سبيل الذكر لا الحصر، نظرا لما تبنه من برنامج تسيير الاستثمار الاجتماعي» **MIS»** سنة2001 والذي يتضمن التجديد الاستراتيجي للسياسة المؤسساتية والهادف من خلال هذا المشروع إلى[17]:

- تعزيز ثقافة التضامن وجعلها تقليدا في سوناطراك.
- تحسين الظروف المعيشية للفئات الاجتماعية المحرومة.
- المساهمة الفعالة في برامج التنمية المستدامة وتوفير الثروات ومناصب عمل.

كما يقوم هذا البرنامج بالمهام التالية:

- تحديد الفئات الاجتماعية المحرومة وتعيين الحاجيات حسب الأولويات عن طريق تقنيات البحث وجمع المعلومات من الميدان.
- تحسيس وتحفيز الجماعات المحلية والجمعيات للانخراط والمساهمة في إنجاز هذا المشروع؛
- تثمين الموارد البشرية والطبيعية.
- تصميم وإنجاز مخططات عمل حسب أولويات واحتياجات مختلف الفئات الاجتماعية؛
- المساهمة في الانتقال من مفهوم المساعدة إلى مفهوم التكفل الذاتي؛
- المبادرة وتنفيذ عمليات التضامن المحلية.

يضم هذا البرنامج تسع مجالات (التكوين المهني، التعليم ومحو الأمية، فك العزلة، الزراعة

والدعم الفلاحي، المياه، الصحة، البيئة، الصناعات التقليدية، الرياضة والثقافة)، وتم الانطلاق فيه منذ سنة 2003 حيث تم الالتزام بخمسة مجالات وهي، حيث خصصت مبالغ معتبرة وصلت خلال 2004و 2005 إلى 192000000 دج و 530000000 دج على التوالي ، وعموما انجازات سنة.

وفي مايلي بعض انجازات مؤسسة سوناطراك المواطنة:

في المجال الرياضي[19]: دعمت مؤسسة سوناطراك دائما تطوير الرياضة في الجزائر من خلال سياسة رعاية مطابقة للإستراتيجية الشاملة للمجمع. وتتعلق إجراءات دعم المجهود الوطني لتطوير الرياضة بالمجالات التالية:

- الرياضة الجوارية و تهيئة المناطق الترفيهية: فقد تم أيضا توسيع نشاطات سوناطراك المرتبطة بتطوير الممارسة الرياضية إلى مجموع الشباب و ذلك بالتكفل المالي بإنجاز ملاعب جوارية في عدة ولايات و بلديات عبر كامل التراب الوطني.

- عداؤو النخبة: تدعم سوناطراك الرياضيين ذوي المستوى العالي، الذين ينقلون بأدائهم صورة ايجابية عن الجزائر عن طريق بث فوزهم في المنافسات العالمية المختلفة.

- دعم الأندية الرياضية: تقدم سوناطراك دعمها المالي لمختلف الأندية الرياضية الوطنية لمختلف الأقسام، خاصة أندية الدوري الممتازة .

- دعم الفدراليات والمؤسسات الرياضية: تدعم سوناطراك مختلف الفدراليات الرياضية وكذا اللجنة الأولمبية الجزائرية.

- الرياضة النسوية: دعمت سوناطراك فرق كرة قدم الإناث بغية تطوير كرة القدم النسوية. –

المجموعة الرياضية لبترولي سوناطراك: تم إنشاؤها في 02 جوان 2008، تهتم المجموعة الرياضية لبترولي سوناطراك، التابعة لمجمع سوناطراك بالتكفل ب 13 فرقة رياضية كانت تابعة فيما مضى لنادي مولودية الجزائر الذي كانت تتكفل به سوناطراك. وتقوم سوناطراك عن طريق المجمع الرياضي البترولي بتكوين شبان رياضيين من 200 موقع عبر كامل الوطن و تتعلق حاليا ب 20000 شاب من بينهم 1000 بنت، تتراوح أعمارهم ما بين 7 إلى13سنة. فقد استدعت أكثر من 950 مؤطر. لذا إن فنتج عن ذلك اندماج مئات الشبان العدائين في وسط أندية وطنية .

- **في مجال حماية البيئة:** تسعى المؤسسة الوطنية سوناطراك بواسطة فروعها للمحافظة على البيئة وهذا بإتباع المراسيم و القوانين الدولية في مجال حماية البيئة وإ تباع المعايير الدولية لتسيير الجودة و البيئة و يكون الغرض من هذا تحقيق أهدافها الذاتية و الوصول إلى أهداف التنمية

باعتبار البيئة من مبادئ التنمية المستدامة،

فالأهداف الذاتية متمثلة في الحصول على شهادات المطابقة لتسيير الجودة و البيئة ، أما الأهداف التنموية. يتعلق الأمر بأهم بعد من أبعاد التنمية المستدامة وهي الأبعاد البيئية.

من أجل المساهمة في تأمين إمدادات المياه وتوفير المياه الصالحة للشرب على المستوى الوطني انطلقت سوناطراك في حيث تم انجاز العديد من محطات التحلية وكانت ، AEC برنامج هام لتحلية مياه البحر، عبر فرعها الشركة الجزائرية للطاقة أولاها محطة أرزيو التي دخلت في الخدمة بقدرة معالجة تصل إلى 90 ألف م 3 يوميا من مياه مرفقة بمحطة توليد للكهرباء قدرتها400 ميغاواط.

- **في مجال النشاطات الثقافية والترفيهية والتضامنية[20]:** تشير النسب(وفق تقرير شركة سوناطراك لسنة 2005) إلى مدى اهتمام المؤسسة بالأنشطة الثقافية والرياضية والتضامنية كونها عنصر فاعل في المجتمع ، وحتى الجوانب الدينية والمتمثلة في زيارة البقاع المقدسة، حيث توضح النسب 19.9 % من أسر عمال المؤسسة استفادوا من التخييم الصيفي وهي نسبة لا بأس بها، أما عن الاستفادة من زيارة البقاع المقدسة فبلغت النسب 1% .

وبلغ عدد التظاهرات الثقافية المتنوعة 392، عدد مراكز التخييم 15، عدد الأسر المستفيدة من التخييم 7442، عدد العمال بمراكز التخييم 383، عدد العمال المستفيدين من زيارة البقاع المقدسة 499، عدد المستفيدين من النشاطات الرياضية المختلفة 22561.

أما في المجال التضامني فقامت «سوناطراك» بتوزيع 5000 قفة رمضان على العائلات المحرومة في مختلف مناطق الوطن هذا العملية تندرج في إطار عمليات التضامن المعتادة خلال شهر رمضان وفق التزويع الآتي: منطقة حاسي مسعود 500 قفة، منطقة حاسي الرمل 1100 قفة، منطقة عين أميناس، 300 قفة، منطقة بسكر 300 قفة ، منطقة أرزيو 600 قفة، منطقة سكيكدة 400 قفة.

- في مجال الصحة[21]: تم تزويد الهياكل الصحية الموجودة على مستوى (عين قزام تين زواتين سيلي فقارة الزوى) بولاية تمنراست بأدوات(Radio Mobile) للتشخيص.

كما استفادت أيضا البلديات (قصابي ببشار القيشة البيبضة عين سيدي علي والحاج مشري) بالأغواط من 04 سيارات إسعاف،و استفادت دائرة المنيعة بولاية غرداية بتجهيزات طبية لفائدة

عيادة الولادة

بالاضافة الى أنه تم منح 33 قاعة علاج ببلديات (شروين وتالمين وقصر قدور وأولاد عيسى وتيناركوك وبرج باجي مختار وتيمياوين) وتزويد ولاية أدرار بمكيفات.

- في مجال الاهتمام بالمورد البشري والتقليل من البطالة: تعتبر شركة سوناطراك من أكثر الشركات الجزائرية التي تهتم بالمورد البشري وبتحسين كفاءته حيث شرعت مؤخرا في تحديث سياستها للموارد البشرية، و هي تتمحور حول وضع أهداف و مؤشرات أداء مناسبة، و القيام بمشاريع تنموية من أجل ضمان أقصى تخصص في الكفاءات.

تمنح هذه السياسة عبر نظامها الجديد مكافئة لمساهمات مستخدميها في تطويرها بضمان أجر عادل يعكس الاعتراف بالأداء الفردي و الجماعي، كما تشجع هذه السياسة الجديدة على اتخاذ المبادرة و تنشيط الممارسات المهنية وربط نظام تسيير الأداء ربطا مباشرا مع نظام التعويضات وتسعى المؤسسة الوطنية سوناطراك للاستعانة باليد العاملة الجزائرية وهو ما تحقق سنة2006 ، التي أصبح فيها كل العاملين جزائريين، فمن سنة لأخرى ومؤسسة سوناطراك تعتمد على الكفاءات الوطنية، وتعمل المؤسسة على إحداث توازن وتكامل بين إستراتيجية الموارد البشرية والإستراتيجية المالية و الإستراتيجية التسويقية وباقي الإستراتيجيات الوظيفية الأخرى باعتبارها من مشتقات الإستراتيجية الشاملة للمؤسسة وتندرج في إطار سياقها العام.

استنتاج عام :

إن المواطنة مفهوم حضاري متمدن لما يحمله من معان وقيم سامية لو استوعبها المواطن الجزائري حق الاستيعاب لتوصلنا فعلا إلى تجسيد الفرد الصالح و دولة الحضارة ، بيد أن إحلال قيم المواطنة وترسيخها لدى المواطن يتطلب تضافر جهود المجتمع المدني و جميع المؤسسات المجتمعية و الاقتصادية .

بناءا على المعطيات الإحصائية التي تم استقصائها ، يتجلى لنا الدور الفعال الذي لعبته المؤسسة الاقتصادية –سونا طراك- في ترسيخ قيم المواطنة في المجتمع المدني الجزائري ، من خلال قيامها بالعديد من الممارسات الفعلية والعمليات التضامنية وفي شتى الميادين الصحية والرياضية ومختلف النشاطات و التظاهرات العلمية لأجل إرساء ركائز الدولة العصرية التي تناشد فكرة جوهرية مفادها الارتقاء بالمواطن إلى مصاف المواطن الواعي لحقوقه القائم بالتزاماته .

قائمة المراجع:

-1 عبد الله بن سعيد آل عبود القحطاني: **قيم المواطنة** لدى الشباب ودورها في تعزيز الأمن الوقائي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في العلوم الأمنية ، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، صفحة 22.

-2 عبد اللطيف محمد خليفة: **إرتقاء القيم « دراسة نفسية»** ، سلسلة علم المعرفة ، العدد 160، المجلس الوطني للفنون والآداب ، ،الكويت ، 1992، ص33.

-3 ابن منظور : **لسان العرب** ، دار صادر بيروت . 1968 ، المجلد 13 ص 451.

-4 بشير نافع ، سمير الشميري ، علي خليفة الكواري:**المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2001، ص 27 .

-5 موسوعة ويكيبيديا http://ar.wikipedia.org ..

-6 صالح ياسر: بحث بعنوان «**المجتمع المدني والديمقراطية**»، ص7.(www.ao-academy.org/docs/ngo_and_democracy)

-7 المرجع نفسه.

-8 العياشي عنصر: « **ماهو المجتمع المدني-الجزائر نموذجا**-» ، المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، العدد 13، سنة 2001، ص ص 63 73.

-9 عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، د- ط، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 11.

-10 ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة** ،د- ط، الجزائر، دار المحمدية العامة،1998، ص 9.

-11 عبد النور جبور ؛ وسهل ادريس ، **قاموس المنهل**، د- ط ، لبنان ،دار الآداب ودار العلم ،1980،ص 394.

-12 محفوظ لشعب، **دراسات في القانون الاقتصادي**، د-ط، الجزائر، دار المحمدية العامة، 1998، ص 9.

-13 المرجع نفسه، ص150.

-14 **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، الأمر رقم 95-25 المؤرخ في 25 سبتمبر ،المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة.

-15 موقع مؤسسة سوناطراك : www.sonatrach.com

-16 نفس المرجع.

-17 الطاهر خامرة: المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة «حالة سوناطراك»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2007، ص 151.

-18 موقع مؤسسة سوناطراك: www.sonatrach.com

-19 الطاهر خامرة: نفس المرجع.

-20 المرجع نفسه.